



اسم المقال: إعادة العلاقة التفاعلية بين المؤسسة العسكرية والمجتمع العراقي

اسم الكاتب: أ.م.د. عماد رزيك عمر، أ.د. عبد الجبار احمد عبد الله

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/7942>

تاريخ الاسترداد: 2026/06/08 15:19 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>



” إعادة العلاقة التفاعلية بين المؤسسة العسكرية والمجتمع العراقي ”

” Restoring the interactive relationship between the military institution and Iraqi society ”

Dr. [Imad Rzayig Omer](#) ^a

Dr. [Abdul Jabbar Ahmed Abdullah](#) ^b

Faculty of Law and Political Science, The University of Anbar ^a

Faculty of Law and Political Science, AlShaab University ^b

ا.م.د. عماد رزيك عمر*

ا.د. عبد الجبار احمد عبد الله^b

كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة الانبار^a

عميد كلية القانون العلوم السياسية – جامعة الشعب^b

Article info.

Article history:

- Received 07 Jul.2024
- Received in revised form 25 Jul .2024
- Final Proofreading 12 Aug. 2024
- Accepted 29 Aug. 2024
- Available online:30. .Sept. 2024

Keywords:

- Iraq
- military institution
- society
- development.

©2024. THIS IS AN OPEN ACCESS
ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



Abstract: The research discusses ways to restore interaction between the military institution and the Iraqi society, by re-reading the form of the relationship between them during the different stages that the Iraqi political system went through by analyzing three determinants: the form of the civil-military relationship, the nature of the role of the military institution, and the extent of military legitimacy, which showed the dominance of the traditional role of the military institution. Therefore, the study proposes that adopting the democratic option for the political system after 2003 provided the opportunity to make the relationship more interactive by making the army play new roles, including activating the developmental role of the institution and its participation in various economic and social activities

* **Corresponding Author:** Imad Rzayig Omer, **Email:** emad.omar@uoanbar.edu.iq ,**Tel:**xxx,
Affiliation: Faculty of Law and Political Science, The University of Anbar

معلومات البحث :

الخلاصة: يناقش البحث سبل إعادة التفاعل ما بين المؤسسة العسكرية و المجتمع العراقي ، من

تواريخ البحث:

خلال إعادة قراءة شكل العلاقة فيما بينهما خلال المراحل المختلفة الذي مر بها النظام السياسي

- الاستلام: 07 تموز 2024

العراقي بتحليل ثلاث محددات هي شكل العلاقة المدنية العسكرية وطبيعة دور المؤسسة العسكرية

- الاستلام بعد التنقيح 25 تموز 2024

- التدقيق اللغوي 12 اب 2024

ومدى الشرعية العسكرية ، والتي بينت سيادة الدور التقليدي للمؤسسة العسكرية ، لذا تطرح الدراسة

- القبول: 29 اب 2024

- النشر المباشر: 30 أيلول 2024

ان الاخذ بالخيار الديمقراطي للنظام السياسي بعد عام 2003 أتاح المجال لجعل العلاقة اكثر

الكلمات المفتاحية :

تفاعلية من خلال جعل الجيش يقوم بأدوار جديدة منها تفعيل الدور التنموي للمؤسسة ومشاركتها

-العراق

-المؤسسة العسكرية

-المجتمع

-التنمية

في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة .

المقدمة:

تشكل العلاقة بين الجيش والدولة، والهياكل المجتمعية، والمؤسسات جوهر المجموعة المعقدة من العلاقات المدنية العسكرية. وعلى الرغم من الأهمية البالغة لهذه النقطة، علينا أن نؤكد أن مجموعة القضايا المتعلقة بهذه العلاقة لا يمكن اختزالها فقط من خلال السيطرة السياسية على الجيش والذي في الأساس تتميز هذه المؤسسة، بعدها نظاماً فرعياً للمجتمع، بعدها عن الناس وثقافة فرعية وبنية أساسية غير مدنية. هذا النظام الذي يتميز بالانغلاق التام باعتبارها مؤسسة مخصصة للقيام بمهمة معينة وهي القتال ويقتصر عليها استخدام السلاح جعل دورها ينحصر فقط في استخدام القوة، وهذا التصور هو الذي حكم العلاقة بين الجيش والمجتمع العراقي باعتبار هذه المؤسسة اما أداة بيد السلطة او هي بذاتها تمسك السلطة وتمارس ارادتها، وتتقسم أدوار هذه المؤسسة بين الداخل والخارج بحسب طبيعة المعطيات السياسية والتهديدات الأمنية، هذه المعطيات والتهديدات تأثرت بشكل كبير في طبيعة النظام السياسي وشكل العلاقات المدنية العسكرية

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في إعادة النظر لطبيعة أدوار المؤسسة العسكرية في العراق من اجل الارتقاء بعملها مما يسهم في فاعليتها

إشكالية البحث: ان طبيعة دور المؤسسة العسكرية ومفهومها للأمن التقليدي خلال النظم السياسية الحاكمة السابقة عملت على عزلتها عن المجتمع العراقي

فرضية البحث: تقوم على ان إعادة تحديد طبيعة التهديدات الأمنية لتشمل الاجتماعية والصحية والبيئية وتفعيل الدور التنموي للمؤسسة العسكرية كفيل في زيادة التفاعل بينها والمجتمع.

مناهج البحث: تعتمد على المنهج الوصفي التحليلي الذي ينطلق من ثلاث محددات هي شكل العلاقة المدنية العسكرية وطبيعة دور المؤسسة العسكرية ومدى الشرعية العسكرية التي اكتسبتها من اجل معرفة مدى تأثيرها في التفاعل مع المجتمع

هيكلية البحث: لغرض اثبات فرضية البحث تم تقسيم هيكلية البحث الى ثلاث مطالب ، في المطلب الأول سنتطرق فيه الى ابعاد العلاقة التفاعلية بين المؤسسة العسكرية والمجتمع في ثلاث طبيعة المؤسسة العسكرية، والعلاقات المدنية العسكرية و الشرعية العسكرية ، اما في المطلب الثاني سنتناول تحولات العلاقة بين المؤسسة العسكرية والمجتمع العراقي قبل عام 2003 من خلال استعراض مراحل العهد الملكي والعهد الجمهوري وفي نظام الحزب الواحد ، اما في المطلب الثالث سيتمحور حول المؤسسة العسكرية وآليات التفاعل مع المجتمع العراقي من خلال ترسيخ علاقة مدنية عسكرية فاعلة وتفعيل الدور التنموي العسكري، وفي نهاية البحث تتضمن الاستنتاجات التي تم التوصل اليها .

المطلب الأول : ابعاد العلاقة التفاعلية بين المؤسسة العسكرية والمجتمع

ان العلاقة بين المؤسسة العسكرية والمجتمع قد اختلفت الآراء في طبيعة ومدى التفاعل فيما بينهما حيث في اتجاهين ، الأول منهما يرى ان المؤسسة العسكرية هي منظمة متباينة عن المجتمع، في حين الاتجاه الثاني يفترض بأن المؤسسة ترتبط بالمجتمع بشبكة معقدة من العلاقات ، وتأثر هذين الموقفين في طبيعة تناول علماء الاجتماع والسياسة للمؤسسة العسكرية فكل انطلق بحسب منظوره وزاويته ، فعلم الاجتماع العسكري يعد الميدان الرئيس للبحث والدراسة حول هذه المنظمة وطبيعتها الاجتماعية على المستوى الداخلي من حيث العلاقات الاجتماعية داخل حدود المؤسسة وعلى المستوى الخارجي من حيث علاقات المؤسسة بالهيكل والتنظيمات الاجتماعية الأخرى على اختلاف أنواعها⁽¹⁾ ، و ينطلق هذا التخصص من ان القوات المسلحة كمنظير اجتماعي ويحلل العلاقات الاجتماعية داخلها وعلاقتها بالمجتمع والحرب كإحدى وسائل حل الصراعات بين الجماعات والطبقات والأهم داخل الدولة ذاتها. أما في اطار

1 احمد إبراهيم خضر، علم الاجتماع العسكري - التحليل السوسولوجي لنسق السلطة العسكرية ، (القاهرة: دار المعارف - 1980)،

العلوم السياسية فان موضع الاهتمام بالمؤسسة العسكرية ينبع من الرغبة في متابعة ظاهرة تدّخل هذه المؤسسة في الشأن السياسي و كذلك حول اختلاف و تنوع مظاهر هذا التدخل من الانقلابات العسكرية وغيرها ، بالطبع ان المؤسسة العسكرية ليست منفصلة او متداخلة تماما مع المجتمع ولكن هناك ابعاد تعمل على تحديد نطاق هذه العلاقة المتغيرة، فضلا عن الاتجاهات الناشئة التي تتعلق بالتنظيم العسكري ينطوي على عواقب تنظيمية في هيكل و وظيفة القوات المسلحة في المجتمع⁽¹⁾ لذا يمكن تحديد الابعاد المتحكمة في مدى التفاعل في ثلاثة عوامل وهي: طبيعة دور المؤسسة العسكرية والعلاقة المدنية العسكرية ، والشرعية العسكرية

أولا : طبيعة دور المؤسسة العسكرية

تختلف أدوار المؤسسة العسكرية تجاه المجتمع بحسب المرحلة التاريخية التي يمر فيها النظام السياسي والاهداف التي يتوخى تحقيقها ، كما تلعب طبيعة الأدوار المستحدثة للمؤسسة دورا أيضا نتيجة التحولات التي طرأت على البيئة الداخلية والخارجية ، وبهذا يكون للمؤسسة العسكرية أدواراً تقليدية وغير تقليدية تتحكم بها الظروف المحيطة والإرادة السياسية ، وفي هذا الاتجاه وضع كل من فورستر وكوتي وادموندر هيكلا ذهنياً لفهم طبيعة أدوار القوات المسلحة تجاه المجتمع ، وتتكون هذه الأدوار من خمس وظائف رئيسية مميزة وهي بناء الامة ، وحماية الأمن القومي، والدفاع عن النظام، والمساعدة العسكرية المحلية، والدبلوماسية العسكرية⁽²⁾ ، من خلال مدى تحقيق هذه الأدوار من الممكن بناء تصور لمدى فاعلية المؤسسة العسكرية في المجتمع ، ففي بناء الامة يمكن للجيش أن يكون قوة كبيرة في تحقيق التنمية وذلك لامتلاكه ثلاث أدوات أساسية يتفوق فيها على المؤسسات المدنية وهي : الهيمنة التنظيمية، والوضع الرمزي في ذهن السكان، واحتكار القوة الشرعية ، وهذه السمات تلعب دوراً تحديثياً وتكون له القدرة على تعزيز الوحدة الوطنية في مجتمع يتسم بالتنوع⁽³⁾ هذا الدور يزداد فيها مستوى التفاعل بين المجتمع والجيش لان الأخير يقوم بوظيفة مجتمعية رئيسية اذ يكون نقطة التقاء بين افراد المجتمع والدولة، كما يقوم بدور حامل وناقل للقيم الوطنية المشتركة للسكان وذلك بطريقتين الأولى عندما يقوم بعملية التنشئة للأفراد كمجندين وثانيا عندما يبني تصورا عاما بانه وسيلة لتعزيز الوحدة الوطنية⁽⁴⁾، اما الدور الاخر الذي يتعلق

1 Charles C . Moskos, “ Institutional occupational Trends in Armed Forces: An Update” , *Armed Forces & Society*, vol. 12 no. 3,(spring 1986), p377.

2 Timothy Edmunds, Anthony Forster and Andrew Cottey,” Armed Forces and Society: a Framework for Analysis” ,in Anthony Forster, Timothy Edmunds ,Andrew Cottey (ed.), *Soldiers and Societies in Postcommunist Europe Legitimacy and Change*, (PALGRAVE MACMILLAN,2003),p9- 20

3 Waheed Ur Rehman,”The Role of Military Modernization in Nation Building”, *Journal of Global Peace and Security Studies*, vol. 3 no. 1 (2022),p21.

4 Timothy Edmunds: Op. cit. ,p11

بحماية الأمن القومي فلا يمكن فصله عن المعادلة الثنائية للأمن والدفاع لأي دولة مع إدراكنا للفارق ما بين الوظيفتين بين المجتمعات الديمقراطية الراسخة وتلك المجتمعات التي لازالت في مرحلة بناء الدولة ، ونلاحظ أن هذه المعادلة هي مفروضة على كل الدول حتى على مستوى النص الدستوري إذ ما هو سائد دستوريا هو حصيد مهمات المؤسسة العسكرية بالدفاع عن كيان الدولة وسيادتها ، باستثناء بعض الدساتير التي تنص على أدوار أمنية داخلية الى جانب الدور الدفاع الخارجي وثنائيه الامن والدفاع وطبيعة العلاقة بينهما ، الا ان هناك تطورات طرأت على مفهوم الامن من الممكن تلمسها في ثلاث مقاربات للأمن وهي كالآتي (1) :

• المقاربة الاولى : وهي المقاربة التقليدية للأمن والتي تهتم بالمفهوم التقليدي للأمن وانحصرت أفكارها في المدرسة الواقعية من العلاقات الدولية وقد حصرت تفسير مفهوم الأمن في الأمن والقوه العسكرية وإن الأمن يخص الدولة وأمنها.

• المقاربة الثانية : تتعلق بالمدرسة الواقعية الجديدة والتي اعادت النظر بالأمن في كونه محدد بالاطار العسكري والحث على توسيعه وعميقه كما وسعت من قائمه التهديدات فشملت فيها المجالات غير العسكرية للدولة من وحدات غير الدولة مع بقاء تفسيرها للأمن في اطار الدولة وامنها القومي الموسع

• المقاربة الثالثة : تتصل بجهود المدرسة النقدية والتي طورت من مفهوم الامن وافترضت ان يكون الامن وموضوعه في الفرد والجماعة وليس الدولة وليصبح الامن ويفسر بانه ليس ذلك الخطر المباشر للدولة بل ما يشكله من اعاقه لتحرير الفرد والجماعة والدولة

• والتفسير النقدي الحديث للأمن انما يرتبط بوجود وظهور مصادر جديده غير تقليديه للتهديدات وهي مختلفة ومتنوعة ومتجدده وهو ما دفع العديد من الباحثين الى تعريف الامن القومي بانه قدره الدولة على حمايه قيمها الداخلية من ايه تهديدات بصرف النظر عن شكل هذا التهديد ومصدره

من خلال هذه المقاربات هنا نجد ان المفهوم التقليدي للأمن والدفاع يختلف كلياً عنه في المفهوم غير التقليدي للأمن، فالأول ينحصر بمجال ضيق يقتصر على حمايه الوطن وكيان الدولة ومواردها من الاخطار الخارجية والثاني أوسع تمتد من الجبهة الداخلية وحمايه هويه المجتمع وقيمه ويؤمن المواطن ويضمن له حداً أدنى من الرفاهية والمشاركة السياسية ، هذا الاختلاف يستدعي اعاده صياغه العديد من المفاهيم الأمنية الدفاعية وما يتبع ذلك من إعادة صياغه الاستراتيجيات الأمنية الدفاعية على وفق منهج

1 محمد جمال مظلوم : الامن غير التقليدي ،(الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية ، 2012) ص 75-78.

جديد ورؤيه جديده⁽¹⁾ مع وجود أنواع جديده ومصادر متنوعه للتهديد اتجهت الدول لاعتماد استراتيجيات الامن والدفاع واعتمادها كمفاهيم بدلاً من الحرب لأسباب عديده منها ان الدفاع اصبح من اهتمامات القانون الدولي واذا كان الدفاع ينحصر بالجوانب العسكرية والامن الى بناء المجتمع المنسجم الآمن، فأن التهديدات الجديدة اوجدت الحاجه لعدم الفصل ما بين الدفاع والامن ولذلك أصبحت المعادلة السائدة هي : الدفاع والأمن عنصران يشكلان المهام الرئيسية للدولة فهي المسؤولة عن أمن مواطنيها داخليا وخارجيا عن طريق بناء العلاقات الاجتماعية وضبطها داخليا عن طريق الدفاع الدبلوماسية خارجياً وهذه المعادلة الجديدة تفرض وجود علاقة تفاعلية التكاملية ما بين الأمن والدفاع من جهة وعلاقته تفاعلية ما بين الأمن ووسائله ومقوماته المجتمعية وما بين الدفاع ووسائله ومقوماته البيئية ومنها المجتمعية وبشكل يظهر لنا أن الطريق الموازي ما بين الدفاع والأمن مهما كان مفيداً من اطار التخصص و أداء الادوار والمهام المقبولة لكل منهما إلا أن الطريق الأفضل هو طريق التفاعل وليس الرسمي فحسب بل بالتفاعل الواقعي الموضوعي الحقيقي، هذا التوسع في مفهوم الامن سيكون مصدراً لتغلغل الجيش في المجتمع مع قبول واسع من السكان لهذا الدور من اجل مواجهة التحديات الأمنية الكبيرة والمنتشرة.

اما بقية أدوار الجيش بحسب فورستر وآخرون فهي المساعدات المحلية والدبلوماسية العسكرية وتأتي هذه الادوار لتوسع دور المؤسسة العسكرية في المجال الأمني على عكس الأدوار السابقة التي تعمل على زيادة التفاعل بين المؤسسة العسكرية والمجتمع هذه الأدوار ليست متساوية فهي تختلف من دولة الى أخرى وقد يسود دور او دورين في مجتمع معين وربما هناك أدوار أكثر تعقيداً لدولة ما⁽²⁾.

ثانياً : العلاقات المدنية العسكرية

ان دراسة العلاقات المدنية العسكرية تنطلق اولاً من المساحة المؤسساتية التي تتكون من علاقة ثلاثية ما بين المؤسسة العسكرية والدولة والمجتمع ، وهذه العلاقة التفاعلية تتأثر بمقدار التداخل والتمايز في الأدوار والوظائف لكل نظام سياسي ، لذلك ينطلق الذين يتناولون بالدراسة هذه العلاقة من اعتبارات مختلفة تبينها النظريات الرئيسية في هذا الحقل وهي :

1 محمد جمال مظلوم : مصدر سبق ذكره، ص 24.

2 Timothy Edmunds : Op. cit. ,p13

أ . نظرية الانفصال : وهي النظرية التي ترى ان المؤسسة العسكرية تختلف عن الكيانات المدنية وان لها وظيفة محددة ومخصصة وهي الدفاع الخارجي عن الدولة ويجب ان تبقى منفصلة ماديا و ايدولوجياً عن المؤسسات السياسية للدولة ، فالتأكيد على الاحترافية والفصل المؤسسي لن يترك لها أي سبب للتدخل في السياسات والمؤسسات المدنية والسيطرة تكون بيد المدنيين (1) ، وفي هذه الحالة سيكون الجيش اقل استجابة للتفاعل مع المجتمع فهو تحت السيطرة المدنية والانفصال المؤسسي لا يترك لها مجال لهذا التفاعل ، مع ذلك ارتبطت هذه النظرية بالولايات المتحدة الامريكية كنموذج للعلاقات المدنية العسكرية الا انها ركزت على الجانب المؤسسي في هذه العلاقة ورغم اهميته الا انه اهمل الامتداد الاجتماعي والثقافي (2) ، كما ان هذا الفصل الوظيفي يبقى بشكل نظري ففي الواقع لا يمكن الغاء الخصائص الثقافية السائدة وانعكاساتها على الروابط الرئيسية بين الجيش والمجتمع (3) .

ب نظريه التوافق : هذه النظرية تقوم على جود علاقة تعاونية بين ثلاث شركاء وهم : المؤسسة العسكرية والنخبة السياسية و المجتمع ، وهذه النظرية لا تفترض وجود انفصال سواء في المجال المدني ام العسكري ، هذا التعاون يؤدي الى إزالة الحدود المدنية العسكرية وغيرها من الاختلافات ، فهناك أربعة جوانب أو مؤشرات للتوافق وهي : التكوين الاجتماعي لسلك الضباط، وعملية صنع القرار السياسي، وطريقة التجنيد، والأسلوب العسكري ، وتسلط هذه النظرية على أهمية الحوار والتوافق على الأهداف والمشاركة و تنظر للظروف الفعلية وليس المؤسساتية فقط والقضايا المتعلقة بثقافة الدولة (4) . وهذه النظرية تقوم بشرح حالة التفاعل والتكامل بين المؤسسة العسكرية والمجتمع، وشكل العلاقات المدنية العسكرية في هذه النظرية هو الأكثر تفاعلا خلال عملية بناء الأمة الطويل : والتي تتشابه فيها تأثيرات عملية بناء أو إعادة البناء مع العلاقات المدنية العسكرية (5)

ت . نظريه التنافس

1 حمدي عبدالرحمن (محرر) : الجيوش والتحول الديمقراطي في افريقيا – معوقات بناء الدولة المدنية ، (قطر : منتدى العلاقات العربية الدولية ، 2015) ، ص31

2 Rebecca L. Schiff, “ Civil-Military Relations Reconsidered: A Theory of Concordance”, *Armed Forces & Society*, vol. 22, no. 7 (fall 1995) ,p13

3 Timothy Edmunds, Op. cit. ,p3.

4 Rebecca L. Schiff, “Civil-Military Relations Reconsidered: A Theory of Concordance”, Op. cit ,p10-11.

5 Rebecca L. Schiff, *The Military and Domestic Politics A concordance theory of civil–military relations*, (by Routledge, 2009),p2

وتؤكد هذه النظرية على ان العلاقة تكون تنافسية بين العسكريين و المدنيين وهناك خمسة مجالات او مناطق رئيسيه صنع القرار في اطار العلاقة التنافسية وهي : تجنيد النخب ، صنع السياسة العامة ، والامن الداخلي ، و الدفاع الوطني ، والتنظيم العسكري، و بناءً عليه السيطرة المدنية تتوقف على نتيجة هذا التنافس في كل المجالات، ويمكن للنخب المدنية السيطرة عبر اعتماد مجموعه استراتيجيات منها :-الاسترضاء - الرصد والمتابعة اختيار افراد القوات المسلحة بناء على الانتماء او الولاء - التنشئة السياسية للجيش، مكافأة الامتثال ومعاقبه عدم الطاعة، هذه الاستراتيجيات تعمل على تحديد طبيعة التفاعل بين المؤسسة العسكرية والمجتمع (1).

من خلال هذه النظريات انطوت العلاقات المدنية العسكرية على الانفصال والتكامل والتنافس ومجموعة متنوعة من الاشكال الأخرى ، ولكي نحدد مدى صحة العلاقات المدنية - العسكرية هناك عدة معايير تشمل: (1) الانسجام النسبي بين المدنيين والعسكريين (2) .مدى فاعلية القوات المسلحة في تنفيذ مهامها .و (3) التوازن الدستور، ويبدو من خلال ذلك أن العلاقات المدنية - العسكرية "الجيدة" تظهر مزيجاً مما يلي: (1) المجاملة وعدد قليل من الخلافات بين صانعي القرار المدنيين والعسكريين (2) .النجاح في الحرب والسلام وغياب "عدم التوافق" بين السياسة والاستراتيجية .و (3) عدم تعدي أي من الطرفين على القرارات المدنية - العسكرية على "أرض" الطرف الآخر (2) .

بالرغم من هذه الاشكال النظرية التقليدية للعلاقة المدنية العسكرية الا انه بفعل التطورات العالمية ازدادت هذه العلاقة تعقيداً ، والتي أدت الى تغيير في طبيعة التنظيم العسكري نفسه . ويرى موسكوس وزملاؤه أن هذه التغييرات مهمة بما يكفي لاعتبارها مرحلة "ما بعد الحداثة" الجديدة من التنظيم العسكري والعلاقات العسكرية مع المجتمع.، كما يؤكدون على ان "جيش ما بعد الحداثة" يتميز بقابلية متزايدة للاختراق بين المجالين المدني والعسكري؛ أدى الى تقليل الاختلافات داخل الجيش نفسه(3) ، هذه التغييرات العميقة داخل المجتمعات تتعلق بالتحويلات المهمة التي طرأت على التكنولوجيا العسكرية والحروب، والمتطلبات

1 حمدي عبدالرحمن ،مصدر سبق ذكره، ص47-48.

2 Owens, Mackubin Thomas. "Civil–Military Relations." Oxford Research Encyclopedia of International Studies. November 30, 2017. Oxford University Press. Date of access 10 Dec. 2023, <<https://oxfordre.com/internationalstudies/view/10.1093/acrefore/9780190846626.001.0001/acrefore-9780190846626-e-123>>

3 Timothy Edmunds, Op. Cit. ,p5-6.

الجديدة الناشئة عن بيئة أمنية داخلية ودولية متغيرة جذرياً عما قبلها - تعمل على تغيير العلاقات العسكرية والمجتمعية بشكل كبير و خلق مشاكل جديدة في العلاقات المدنية العسكرية (1) ، جعلت الجيوش تتغير سواء في شكل البنية الداخلية ام بالأدوار والوظائف والتي ارتبطت بـ((مجتمع المخاطر)) والذي يشير الى تزايد التهديدات الناشئة الجديدة والتي يرتبط بتطور مفهوم الامن التي القت بتأثيراتها على طبيعة التنظيم الاجتماعي(2).

ثالثاً: الشرعية العسكرية

العنصر الثالث في تحديد طبيعة التفاعل بين المؤسسة العسكرية والمجتمع هي " الشرعية العسكرية " ويصفها اندريو جو " انها تلك الخاصة في علاقة الجيش ببيئته الاجتماعية والتي من خلالها يتم تبرير العلاقة؛ ولهذا السبب يستطيع الجيش التصرف بالنيابة عن المجتمع السياسي وتقديم مطالباته (3) ، وتعد كيفية إضفاء الشرعية على القوات المسلحة واستدامتها من قبل المجتمعات التي توجد لحمايتها من المعضلات الرئيسية ، فقد ادركت الجيوش ان هناك علاقة قوية بين قبول ورضا المجتمع وأداء المؤسسة العسكرية وهذا يرتبط باحترافية إيجاد المكافئ والموازي للضعف والتدهور الأداء السياسي او الحكومي ، هذا الرضا والقبول لا يمنح هذه المؤسسة العسكرية ولا يعطيها الضوء الأخضر ان تستبدل الأداء السياسي بالعسكري، بل يعبر عن رغبة واحتياج المجتمع في الاحتماء في مؤسسة قوية تستطيع ان تلبي حاجاته في توفر الامن والأمان بمعناه الواسع في لحظة محددة وهذا أساس التفاعل ، اما مضمون التفاعل فهو يعتمد على ركنين الأول هو وجود رضا وارتياح من القواعد اجتماعية والركن الثاني هو التزام المؤسسة العسكرية بالاحتراف العسكري وتقانيها من اجل الأهداف المرسومة لها ومنها حماية المجتمع ، هذا التفاعل بين المؤسسة العسكرية والمجتمع تستطيع المؤسسة السياسية ان توظف هذا التفاعل الى مديات ابعد واكثر استقرارا في تلك اللحظة التي يتحول فيها النصر العسكري الى نصر سياسي واجتماعي وإذا أخفقت في تكثيف هذا التفاعل بسبب او اخر سيكون تفاعل وقتي من دون ترسيخ مؤسسي ، والمجتمع الذي عانى من غياب الدولة وسيادة شخصنة السلطة لا يطمح سوى ان يتماهى مع الدولة ومؤسساتها والمؤسسة العسكرية

1 Op. Cit,p3.

2 Martin Shaw, "The development of 'common risk' society: a theoretical overview" , paper delivered at seminar on 'Common risk society', (Garmisch-Partenkirchen, 1995).

3 Andrew Janies William Gow," Legitimacy and the military : A theoretical Perspective on the expansion of Yugoslav People's Army's Political role in the 1980s" , Submitted for the Degree of Doctor of Philosophy, School of Slavonic and East European Studies, University of London,1991,p86

هي احدى المؤسسات القوية التي تسمح بهذا التماهي ولذلك تعتقد ان أي عمل لأي جهد عسكري او قتالي لا يعبر عن مضمون ومحتوى المؤسسة العسكرية في الجانب الاحترافي او المهني او التزامها بمعايير العلاقة المدنية العسكرية سيقود الى احباط التفاعل ، وبالتالي فان الشرعية العسكرية هي الادعاء بانها تزود المجتمع بالقوة الدفاعية بكفاءة ويكون خبيراً في إدارة العنف القسري المقيد⁽¹⁾

المطلب الثاني

تحولات العلاقة بين المؤسسة العسكرية والمجتمع العراقي قبل عام 2003

ان العلاقة بين المؤسسة العسكرية والمجتمع في العراق شهدت تحولات في التفاعل على قدر المتغيرات التي طرأت على النظام السياسي، فالأدوار التي قام بها الجيش اختلفت نتيجة التحولات التي شهدتها العلاقات المدنية العسكرية منذ بداية العهد الملكي وبدء مشروع بناء الدولة الامة وصولاً الى عام 2003 ، و ما رافق ذلك من تغير في مفهوم الامن والدفاع عن المعنى التقليدي وتحديد نوع التهديدات والذي تأثرت بشكل كبير من طبيعة الارهاصات السياسية في حينها .

أولاً : العسكر وبناء الدولة - الامة في العهد الملكي

ينكر الملك فيصل الأول خلال ارهاصات تشكيل وبناء الدولة العراقية بعد عام ١٩٢١ " بدأت بالجيش إنما أراه العمود الفقري لتكوين الأمة إنني لا أطلب من الجيش أن يقوم بحفظ الأمن الخارجي في الوقت الحاضر بل أن يكون مستعداً لإخماد ثورتين تقعان في ان واحد " ، هذا التصريح والقلق الهاجس الذي رافق الملك فيصل يعبر عن المعادلة الثنائية للأمن والدفاع لأي دولة مع إدراكنا للفارق ما بين الوظيفتين في مرحلة بناء الدولة عن ما غيرها من المراحل ، هذا التداخل افرزته طبيعة تشكيل الدولة بعد انهيار الامبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى فكان تأسيس الجيش تحت إدارة الاحتلال البريطاني هو نموذج الجيوش الذي يصفه موريس جونيتز بـ " الجيش الاستعماري " حيث لم تقم الإدارة الاستعمارية حينها ببناء هذا الجيش من القاعدة، بل سعت إلى إعادة تشكيله⁽²⁾ من خلال الاعتماد على ضباط سابقين في الجيش العثماني وكان الغرض منه الحفاظ على الامن الداخلي ، وفي ظل الدولة الجديدة الناشئة فأنها قامت على ركنين اساسيين هما الملك فيصل الأول و الضباط الشريفيين ، وقد اثرت هذه الثنائية في علاقة الجيش

1 Andrew Janies William Gow : Op. Cit,p86

2 Morris Janowitz, *The Military in the Political Development of New Nations*,(Chicago : The University of Chicago Press,1964),p14.

بالمجتمع فكلا الملك ومن حوله من الضباط لديهم إشكالية في علاقتهم مع المجتمع ، فالملك جاء من الحجاز ويفتقر الى الجذور التي تربطه في المجتمع (1) ، وحتى بعد ان ترسخت علاقته بشيوخ العشائر الا انه بقي رهين رضاهم ، اما الضباط الشريفيين فلم يكن لديهم اتباع محليون ولا أرضية اجتماعية تمنحهم السلطة ، فاعلبيهم من الشريحة الاجتماعية المتوسطة من العرب السنة وكان متوسط أعمارهم حينها في الثلاثينات لذا كان اعتمادهم بشكل كلي على المناصب سياسيا ومعيشيا(2) لذا كانت العلاقة متوازنة بين المؤسسة العسكرية والسياسية طيلة فترة الملك فيصل الاول والتقت في ذلك مصالح البريطانيين والملك و الضباط ولم يكن الفصل واضحا بين المجال السياسي والعسكري وتمثلت إرادة الملك في تقوية الجيش لأنها المؤسسة التي يعتمد عليها في توطيد العرش، كما سعى للحفاظ على العلاقة الوثيقة مع الضباط من خلال جعل لهم أدواراً سياسية فقد كان أربعة عشر رئيس وزراء من عام 1921 إلى عام 1932 هم من الضباط الشريفيين ، كما كان هناك اثنان وثلاثون من أصل ستة وخمسين عضواً رئيسياً في مجلس الوزراء (3) ، من خلال ذلك نلاحظ ان البيئة التي نشأ فيها الجيش العراقي جعلت سلوكه بحسب تعبير جوينتزر يتصف بـ "النزعة العسكرية المتعمدة" ومعناه النية الإيجابية والمتعمدة للتدخل في السياسة الداخلية ويعود سبب سلوكهم السياسي جزئياً إلى ضعف المؤسسات المدنية والضغط المباشر الذي تمارسه الجماعات المدنية التي تسعى إلى استمالة وتوسيع دور المؤسسة العسكرية (4). من اجل الحصول على الاستقلال من دولة الانتداب بريطانيا.

الجانب الاخر في العلاقة التفاعلية يتعلق بالدور المنوط بالمؤسسة العسكرية ، كان دور الجيش في بداية العشرينات يتعلق بترسيخ اركان النظام الا ان المهام التي انيطت له تتعلق بالأمن الداخلي وكان الأقرب الى الشرطة العسكرية ، هذا جعل المجتمع يعتقد انه يخدم سلطة الانتداب البريطاني (5)، وهكذا امام هذه التكوينات والغايات المختلفة للنظام الجديد لم تتفاعل معه المكونات الاجتماعية (المؤسسة الدينية الشيعية ،

1 حنا بطاطو ، العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية ،الكتاب الأول ، ترجمة عفيف الرزاز ، (بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية ،1995) ،ص359.

2 Reeva Spector Simon, *Iraq Between the Two World Wars: The Militarist Origins of Tyranny* (New York: Columbia University Press, 2004),pxii

3 Op. cit. ,p33.

4 Morris Janowitz, Op. cit. ,p16.

5 رجاء حسين حسني الخطاب، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي 1921-1941، (بغداد: دار الحرية للطباعة ، 1979)،ص127.

وملاك الأراضي ، وشيوخ العشائر) بل عارضت بشده في كثير من المواقف ولأسباب شتى (وطنية ودينية واقتصادية اجتماعية) (1) . الا انه امام هذه الدولة المستحدثة وفي ظل غياب المؤسسات المدنية والثقافية المنافسة كان العسكر يقومون بدور كبير في التنشئة الاجتماعية السياسية، فهم بالعادة خلال حقبة التنمية السياسية يقومون بدور النخبة المتعلمة تنقل الأفكار الحديثة فالضباط الشريفيين كانوا قد تلقوا في الجيش العثماني حينها تعليما وتدريباً عالياً (2)،، وتأثروا بالأفكار القومية الاوربية لذا كان يسعون لجعل الجيش مدرسة لبناء الامة من خلال نشر أفكار القومية العربية والعمل على دمج الافراد المتنوعين اثنيا وطائفياً ، لذا جاءت مطالبات جعفر العسكري الى اعتماد التجنيد الالزامي امتداداً لهذه الرؤية الا ان محاولاته باءت بالفشل بسبب المعارضة الشعبية لاعتقادهم ان هذا الجيش سيكون أداة بيد البريطانيين(3)، وهذا ما يعكس الاختلاف في الادراك بين المؤسسة العسكرية والمجتمع الذي كان يرغب ان تحقق المؤسسة العسكرية الاستقلال الذاتي عن سلطة الانتداب في حين كان العسكر يرغب في استثمار مكانتهم في النظام السياسي من اجل تحقيق الأدوار المنشودة خصوصاً ان علاقتهم مع الملك فيصل الأول بدأت تتسم بالتنافس . حالة النظام السياسي بدأت تتحول من التوازن الى التنافس سواء في العلاقات المدنية والعسكرية ام في الأدوار منذ نهاية عام 1933 ، وهذا التغيير كان لصالح المؤسسة العسكرية وجاء تحت تأثير ثلاث عوامل : أولهما وفاة الملك فيصل الأول وكان خليفته الملك غازي قليل الخبرة ولا يملك براعة والده في التعامل السياسي ، ثانيهما حدوث بعض حركات العصيان والتمرد والفوضى المستمرة من قبل العشائر (4) ، اما العامل الثالث والأهم فهو قيام الجيش بقيادة بكر صدقي بقمع الاشوريين بعد سلسلة اشتباكات ومن ثم بعدها تم ارتكاب مذبحه قرية (سميل) والتي ذهب ضحيتها المئات من هذه الطائفة فخرجت الجماهير في بغداد والموصل محتلة بهذا النصر (5) ، معتبرة ان هذا العمل يمثل خروج من الهيمنة البريطانية على اعتبار ان الاشوريين كانوا ضمن قوات " الليفي " التي جندها القوات البريطانية في بداية احتلال العراق ، هذه العوامل عملت على تزايد تدخل الجيش في السياسة وصولاً الى الانقلاب العسكري الأول في العراق والبلدان العربية عام

1 عقيل الناصري، الجيش والسلطة في العراق الملكي 1921-1958 ، (دمشق : دار الحصاد للنشر والتوزيع، 2000)، ص31.

2 Reeva Spector Simon , Op. cit,pxii

3 رجاء حسين حسني الخطاب ، مصدر سبق ذكره ، ص108.

4 Mohammad A. Tarbush, *The Role of the Military in Politics: A Case Study of Iraq to 1941* (London: Routledge, 1982),p102.

5 كنعان مكية، جمهورية الخوف، (بيروت-بغداد : منشورات الجمل ، 2009)، ص 255 .

1936 بقيادة بكر صدقي ، واستمر تدخل العسكر في الشؤون السياسية لغاية عام 1941 ، هذه الفترة أصبحت العلاقة التفاعلية كبيرة بين الجيش والمجتمع واكتسب الجيش الشرعية العسكرية واحتفى العراقيون بهذه المؤسسة في حين احتفائهم بطريقة التعامل والتي تعتمد على القوة دون غيرها⁽¹⁾، واخذ دور الكفاح ضد الهيمنة البريطانية وتجسيد الاستقلال وبناء الامة وعندما أعلنت الحكومة النفي العام عام 1940 قد لبي الجميع من الاحتياط والمشمولون بالإلزامي لم يتخلف منهم الا القليل أصدرت حينها وزارة الدفاع بيانا توصف فيها مشاعر الفخر للاندفاع الكبير من قبل المواطنين وتلبية نداء الدفاع عن الوطن⁽²⁾.

ثانيا : جيش المجتمع الجماهيري

ان أدوار الجيش لا تحددها المتطلبات المهنية فقط بل في بعض الأحيان يعد المجتمع فاعل أساسي في تحديد دور الجيش خصوصا عندما تفشل المؤسسات السياسية في تحقيق تطلعات الجماهير او على الأقل ينقطع التفاعل وهنا تتحول العلاقة ما بين القوات المسلحة والمجتمع بما يخلق أدوارا جديدة تكمل الأدوار القديمة ، لهذا كان انقلاب الجيش عام 1958 برئاسة عبدالكريم قاسم وتغيير شكل الحكم من الملكي الى الجمهوري ليس حدثا مرتبطا بطبيعة التنظيم العسكري بل نتيجة منطقية نظرا انها مؤسسة مرتبطة بجذورها الاجتماعية وقواعدها الطبقية فهم ضمن نظام اجتماعي، والذي تنامت فيه قوة التنظيمات الشيوعية والقومية وتغلغت هذه الأفكار داخل الجيش وعمل على تشكيل رابطة مع المجتمع نتيجة تصاعد الوعي الأيديولوجي لبروز فئات متعلمة من المواطنين⁽³⁾. هذا التفاعل نتيجة لأحداث مفصلية هيأت الأرضية للانقلاب ومنها فشل انقلاب مايس 1941 وما تبعها من اعدام الضباط ، ومقتل الملك غازي ونكبة فلسطين عام 1948 كل ذلك ساعد على تأجيج المشاعر السلبية ضد النظام الملكي واتهامهم بالفساد ، شكل هذا الانقلاب النمط البريتوري في العلاقات المدنية العسكرية اذ يقوم الجيش بالدور المهيمن كمؤسسة سياسية في النظام السياسي الذي يتميز بمؤسسات مدنية ضعيفة، وتفتقر إلى مستوى متطور من المؤسسات السياسية التي

1 المصدر السابق ، ص 257. ينظر ايضاً : هادي م.د صلاح مهدي. 2021. "تحديات العودة لقانون الخدمة العسكرية

الإلزامية في العراق: (قبول ، أم رفض . "مجلة تكريت للعلوم السياسية . 58-36: (26) 4

<https://doi.org/10.25130/tjfps.v4i26.211>.

2 رجاء حسين حسني الخطاب : المصدر نفسه ، ص126

3 عزمي بشارة ، الجيش والسياسة : إشكاليات نظرية ونماذج عربية ، (بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ابريل 2017) ، ص79.

يمكنها إدارة العمل السياسي في عملية مستقرة⁽¹⁾. وهنا يكون الجيش هو المؤسسة الأكثر تنظيماً يجعله يتصدى للعمل السياسي وأصبح يقوم بدور الوصاية على النظام السياسي من خلال الأيدلوجية التي يؤمن بها كأساس لتحقيق التغيير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي فالضباط كانوا يتبنون الأفكار الأيدلوجية الشيوعية والقومية بشكل صريح⁽²⁾ ، وقد استند الجيش للشرعية الثورية التي نتجت عن أعمال الانقلاب وكذلك الوعود بتحقيق التقدم والازدهار لجميع الجماهير خصوصاً للفلاحية — فالضباط عملوا على انشاء تطابق بينهم وأيدلوجياتهم وتطلعات الفلاحيين خصوصاً ان خلفية ضباط الانقلاب تنتمي لهذه البيئة، على عكس الضباط الشريفيين الأوائل الذين كانوا من أبناء المدن ، ما انتج المجتمع البريتوري الجماهيري⁽³⁾ لذا جاء قانون الإصلاح الزراعي الذي يحد من مساحة ممتلكات كبار ملاك الأراضي وتوزيع الفوائد على الفلاحيين مع توفير السكن للفقراء والعمل على تأهيل البنية التحتية من طرق ومستشفيات مدارس وغيرها ، فأصبح الجيش أداة التغيير الاجتماعي والاقتصادي والمعبر عن آمال الأمة وأصبح رجاله حرس ضد الامبريالية وقد تفاعلت القوى الاجتماعية بشكل كبير من خلال الحزبين الشيوعي والبعث ، وصل الى مقولة عبدالكريم قاسم " ان الجيش والشعب اندمج في كيان واحد بعد الثورة " ، بالرغم ان العلاقة المدنية العسكرية اندمجت لصالح للمؤسسة العسكرية الا ان هذا التصدي لم ينتج بناء مؤسسات سياسية وحزبية وحقيقية بالقدر المناسب الذي يتيح للعمل السياسي ، و بقت طبيعة العلاقة محصورة بين مجموعة الضباط هي النخبة الحاكمة ، بالإضافة ان الجيش وجد نفسه في خضم أدوار كثيرة ومتشعبة داخليا وخارجيا فسرعان ما وجد الضباط انفسهم يفتقرون للخبرة في إدارة الدولة وان شعارات تحقيق التنمية سارت بشكل بطيء ، كما ان عبدالكريم وجد نفسه في خضم الاستجابة للموازنة بين ارادتين مختلفتين تتمثل في التوجهات الشيوعية والقومية والتي تتبعها ارتباطاتهما الاجتماعية الداخلية وانتشرت عسكرة المجتمع من خلال التنظيمات المسلحة التابعة للأحزاب وانحسرت المساحة المدنية ، فكان انقلاب عام 1963 نتيجة حتمية لعدم تحقيق الترسخ المؤسسي أدى واتاح لإمكانية قيام المؤسسة بفعل مضاد لقسم اخر في هذا المؤسسة

1 (صمويل هنتغون ، الجيش والسياسة :النظام السياسي في مجتمعات متغيرة ،(بيروت : دار التنوير للطباعة والنشر ، 2016)،ص255.

2 Morris Janowitz :.Op. cit. p64.

3 صمويل هنتغون ، مصدر سبق ذكره، ص300.

فأصبحت الازاحة عسكرية - عسكرية ، ومن ثم جاءت نكسة 1967 ليخسر الجيش الشرعية الثورية والعسكرية فجاى انقلاب 1968 معزز بقوة حزبية .

ثالثا : جيش النظام الشمولي

ان حالة عدم الاستقرار السياسي التي سادت بعد عام 1958 كان عاملاً مؤثراً في تراجع شرعية الجيش العسكرية التي حظي بها بعد تغيير النظام الملكي ، لذا جاء انقلاب تموز عام 1968 تحت عنوان حزبي نتيجة لتعاون البعثيين من المدنيين والعسكريين ، وتم تشكيل مجلس قيادة الثورة وهي هيئة سياسية تسيطر على السلطة التنفيذية والتشريعية ولتخاذ القرارات النهائية⁽¹⁾ في البداية كان جميع أعضاءها عسكريين ، بعدها جرت مجموعة تصفيات للكثير من الضباط المحترفين الذين يمثلون بمجموعهم كتلة متجانسة لهم تأييد بين العسكر مما شكل فترة تراجع دور الجيش البريتوري لصالح الحزب الحاكم حتى داخل مجلس قيادة الثورة⁽²⁾ ، وابتدأت معها مرحلة الهيمنة المدنية على المؤسسة العسكرية من خلال نظام الحزب الواحد والذي مارس عملية التنشئة الأيديولوجية في جميع المؤسسات ومنها القوات المسلحة ، واصبح الانتماء للحزب أساساً للترقية وتولي المناصب ، كما تم انشاء تشكيلات امنية عسكرية موازية ابتدأت بجهاز حنين وهو خاص بالحزب ومن ثم استحدثت قوات باسم الحرس الجمهورية مهمتها تكون أجهزة بديلة عن المؤسسات التي يمسك بها الضباط المحترفين وفي نفس الوقت منافسة الجيش النظامي فضلا عن الأجهزة الأمنية والمخابرات والاستخبارات كانت من مهامها مراقبة جميع الشخصيات⁽³⁾ . هنا تغير دور الجيش ذو الصفة الثورية الذي كان سائدا للفترة 1958-1970 واصبحوا العسكر حراس ايديولوجيين للدولة التي اتخذت الشكل الشمولي⁽⁴⁾ ، واقتصر دوره على القيام بممارسة القهر الداخلي والذي انصب على قضية الاكرد التي كانت محور المشاكل طيلة فترة السبعينات من القرن العشرين⁽⁵⁾ . صعود الحكم مدني الذي تقوده أيديولوجية الحزب بدا بالتضاؤل بعد استلام السلطة من قبل صدام حسين والذي على تصفية الساحة المدنية من القوى

1 Amos Perlmutter , *The Military and Political Modern Times TIMES On Professionals, Praetorians, and Revolutionary Soldiers.*(New Haven CT: Yale University Press,1978),p137.

2 Ahmed Hashim, “Saddam Husayn and Civil-Military Relations in Iraq: The Quest for Legitimacy and Power”, *Middle East Journal*, vol. 57, no. 1,(winter,2003),p19. .

3 كنعان مكية ، مصدر سبق ذكره، ص 50.

4 Mehran Kamrava ,”Military Professionalization and Civil-Military Relations in the Middle East”, *Political Science Quarterly*, vol. 115, no. 1 (Spring, 2000),p76.

6 كنعان مكية : مصدر سبق ذكره ، ص 70.

والأحزاب السياسية الوطنية، سعى بعدها إلى تحويل المؤسسة العسكرية من أداة للأمن الداخلي إلى قوة حديثة ومسلحة بشكل جيد. وكان يعد ذلك حاسماً لرؤيته لعراق جديد وقوي، ولم يكن الهدف من ذلك الدفاع عن البلاد، بل من أجل تعزيز ودعم الأهداف الإقليمية الطموحة، استقل دور الجيش في الدفاع الخارجي أما القضايا الداخلية فأصبحت من ضمن مهام المؤسسات الأمنية الموازية، هذا الاستقلال العملي للجيش النظامي تنامي بعد الحرب العراقية الإيرانية حيث اكتسب الجيش الشرعية العسكرية بعد أن استطاع تحويل دفة الحرب ضد إيران، هذا النجاح الكبير كان يُنظر إليه من قبل صدام حسين تهديداً للعلاقات المدنية العسكرية⁽¹⁾، لم تستمر هذه الشرعية وقتاً طويلاً فبعد الحرب الدولية على العراق عام 1991 أصبح الجيش مدمراً بشكل كامل وخرجت المؤسسة بشكل كامل من التوازن في العلاقة مع المدنيين وافرغت الساحة بشكل كامل للأجهزة الأمنية الموازية وبقي الوضع المتهالك للجيش إلى أن تم حله عام 2003.

المطلب الثالث

المؤسسة العسكرية وأليات التفاعل مع المجتمع العراقي

انطلقت القوى السياسية بعد عام 2003 لبناء نظام سياسي ديمقراطي جديد، مرة أخرى كانت المؤسسة العسكرية تشغل مكانة مهمة في تحقيق الاستقرار السياسي، إلا أن طبيعة التهديدات التي تلقاها النظام السياسي خلال هذه الفترة كانت متنوعة بين التهديدات الإرهابية للجماعات المتطرفة والالتزام الصحية والبيئية مما يستدعي إعادة التفكير في دور المؤسسة العسكرية التي كانت مقيدة بالبنية التقليدية للأمن والتي كانت رهينة رؤية الحقب التي مر بها النظام السياسي خلال القرن العشرين، إلا أن التطور السريع للمؤسسة العسكرية بعد عام 2003 يحتم تحديد مقومات ومعوقات من أجل ترسيخ التفاعل مع المجتمع العراقي.

أولاً : علاقة مدنية عسكرية فاعلة

بخلاف الأدوار التي قامت بها المؤسسة العسكرية العراقية قبل عام 2003 فإنها خضعت لفلسفة النظام السياسي الجديد القائم على الديمقراطية والتعددية السياسية والتي يحتم فيها خضوع المؤسسة العسكرية للسيطرة المدنية، وضمان عدم تكرار تجربة استخدام الجيش لقمع الشعب العراقي، لذا جرت عملية التقنين

1 Ahmed Hashim, "Military Power and State Formation in Modern Iraq", *Middle East Policy*, vol. X, no. 4, (Winter 2003), p35-36. See:

من خلال قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية لسنة 2004 ، وللدستور العراقي لسنة 2005 ، الا ان طبيعة تجربة النظام السياسي لم تترسخ فيه المعايير التي حددت العلاقة المدنية العسكرية التي يفترض ان هناك التزاما بالاحترافية المهنية العسكرية ، وبما يتطابق مع الأسس المؤسساتية مع ايماننا ان تلك النظريات لا تنطبق فرضياتها على الواقع العربي عموماً والعراقي خصوصاً ، رغم ان نظريات التوافق والتنافس قد تتلاءم نوعاً ما مع واقع العراق، اذ لا يمكن عزل المؤسسة العسكرية عن المجتمع في الدول الديمقراطية الناشئة ، مع ذلك هناك العديد من المعايير للحكم على فعالية العلاقات المدنية العسكرية منها : التوازن الدستوري ، وطبيعة الانسجام بين المدنيين والعسكريين ، ومدى فعالية القوات المسلحة في تنفيذ مهامها ⁽¹⁾، وفي ضوء تلك المعايير نجد ان وضع المؤسسة العسكرية في العراق ملتزمة من الناحية المؤسسية بمعايير القواعد الغربية فيما يخص المعادل بين السياسة والمهنة العسكرية بحسب طرح هنتغتون ⁽²⁾ ، ولم تعد أداة لهيمنة السلطة بل هي تعبير عنها ولكن في نفس الوقت عملية تحييد المؤسسة العسكرية كلياً عن النشاط السياسي حولها بمثابة تابع ولم تعد الموازن لهذه العلاقة والمسموح لها فقط المشاركة في الانتخابات ، هذه التبعية جعلها تقع تحت وطأة ضعف القرار المركزي وتعددية مراكز القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية مما جعل البعد السياسي يطغى على المؤسسة العسكرية من خلال التأثير على مستوى السلطة التنفيذية او على مستوى من يراقب عمل السلطات بما فيها المؤسسة العسكرية وهي السلطة التشريعية ، هذا التضارب في عدم وجود وحدة قرار الى جانب الصراع الإقليمي جعل المؤسسة العسكرية تقتصر على تنفيذ الواجبات المناطة بها حصراً ، وحتى المشاركة في القرار الأمني يتحدد في الأمور الفنية وفي اضيق الحدود ، تفوق المدنيين هذا اثر بشكل كبير على المؤسسة ونجد ذلك جلياً انه رغم مرور عشرين عاماً على التجربة الا ان العقيدة القتالية لم تتحدد معالمها ، العامل الاخر ان الظروف الأمنية التي مر بها العراق بعد عام 2014 ⁽³⁾ عملت على إيجاد مؤسسات أمنية رديفة وان كانت تحت سلطة القائد العام للقوات المسلحة، وعملية التشارك

1 Mackubin Thomas Owens, "Civil–Military Relations" , *Oxford Research Encyclopedia of International Studies*. Retrieved 30 Jan. 2024, from <https://oxfordre.com/internationalstudies/view/10.1093/acrefore/9780190846626.001.0001/acrefore-9780190846626-e-123>.

2 S.P .Huntington,, *The Soldier and the State*. Cambridge:(Harvard University Press.,1957).

3 للمزيد ينظر : راند الحامد : الحشد الشعبي خلفيات التشكيل .. الدور والمستقبل ، (بغداد: مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات)،

في المهام القتالية منحها مرتبة ومكانة وسمعة الأجهزة القتالية التي تدافع عن العراق فحصلت على زخم يفوق المؤسسة العسكرية التي تم التشكيك في قدراتها بعد الانهيارات التي حصلت في صفوفها اثناء احداث الموصل ، اما من تبعات الاخضاع السياسي للمؤسسة العسكرية هو يجب مراعاتها للتنوع الاثني والطائفي في تشكيلاتها مما جعل المناصب العسكرية تتوزع على حساب طائفي ما بين سنة وشيعة وهذا اخل بمعيار أساسي هي الاحترافية العسكرية ، في المحصلة النهائية ان العلاقة المدنية العسكرية يمكن تقييمها من خلال منظورين (1) ، أولهما مؤسسي والذي طبقته المعادلة العراقية ولكن مع ذلك ان الجيش لم يحتفظ بفاعليته السياسية والاجتماعية في حين المنظور الثاني يتعلق بالجوانب الاجتماعية الثقافية ويركز على الجانب الواسع المتمثل بالعلاقة بين الخدمة العسكرية والمواطنة والعلاقة بين الجيش والمجتمع المنبثق منه، وقد التزمت العلاقة بالنموذج الديمقراطي وظهرت علاقة تفاعلية اكثر من الحقب السابقة ولكن لحدثة التجربة لازالت خاضعة لرغبات الكتل السياسية ، لهذا ما نصبو اليه هو العمل على جعل العلاقة اكثر تفاعلية بما يخدم تماسك وأداء المؤسسة وفي هذا السياق يرى موريس يانوفيتس، لضمان نجاعة الجيش يكون بانفتاح العسكري على القيم السائدة في المجتمع والتفاعل مع البيئتين المحلية والدولية ، فالمهنية ليست قيما ثابتة ، لذلك يرى العديد يجب عدم اكتفاء المؤسسة العسكرية بمهمة الدفاع عن الدولة ، وانما تتدخل أيضا للحفاظ على استقرارها الداخلي (2) . مع اتفاقنا حول ضرورة تدخل المؤسسة العسكرية وتوسعها الا ان السؤال يظل مفتوحا حول حدود ومديات هذا التدخل في عملية تحقيق الاستقرار الداخلي، وما هو الدور الذي تلعبه المؤسسة العسكرية العراقية على صعيد التفاعل مع المجتمع وإعادة الثقة ما بين الطرفين؟ وعند الإجابة يمكن تحديد النقاط الآتية:

1- لا يمكن اعتبار الجيش تنظيما مغلقا منعزلا عن السياسة والمجتمع، اذ ان هناك علاقة تأثير وتأثر ما بين الجيش والبيئة التي يعمل بها .

1 Mackubin Thomas Owens ,Op.cit.

2 عزمي بشارة : مصدر سبق ذكره ،ص23-24.

2- ان المؤسسة العسكرية هي عنصر أساسي وركن مهم من اركان الدولة ، ورمزاً لهيبتها وقوتها وسمعتها لا يمكن الحديث عن الدولة باعتبارها مؤسسة سياسية وقانونية وإدارية وامنية تحتكر الاستخدام المشروع للقوة من دونها⁽¹⁾ .

3- ان النظرة التقليدية لدور المؤسسات الأمنية من خلال مقولة ان الجيش سور الوطن والشرطة في خدمة الشعب تختزل النظرة التقليدية للأمن والدفاع والتي تقصر واجبات الجيش للدفاع الخارجي والشرطة للأمن الداخلي . ومع سيادة أنماط جديدة ومتنوعة للأمن غير التقليدي ، سوءاً بصيغته الخارجية ام الداخلية او كلاهما معا فانه لابد من إعادة النظر بالمقولة التقليدية وتجاوز العمل الانعزالي الانغلاقي ذات الخطوط المتوازية نحو العمل التكاملي ذات الخطوط المتفاعلة المتلاقية ، وفي هذا السياق يمكن القول ان معادلة الامن والدفاع و واجباتها التقليدية لابد ان تتغير وتتبدل والسعي لإيجاد استراتيجية مشتركة للامن والدفاع وبما يتناسب مع مصادر التهديد والتحديات والاطار التي ترتبط بخصائص الامن غير التقليدي⁽²⁾ .

4- ان انهيار الجيش الذي حدث في 2014/6/10 وان كان درساً قاسياً للمؤسسة العسكرية العراقية⁽³⁾ . لكنه يجب ان لا يكون ملازماً للذاكرة السياسية العسكرية على انه نقطة سوداء ، لان ما حدث انما هو نتاج مجموعة أسباب مختلفة بعضها مرتبط بالبيئة الداخلية و بعض الاخر مرتبط بالبيئة الإقليمية والدولية ، ولا ينبغي تحميل المؤسسة العسكرية العراقية اكثر من طاقتها وقدراتها طالما تعمل دستوريا تحت الإدارة والسيطرة السياسية المدنية .وما يخص المؤسسة العسكرية من أسباب تتعلق بالمهام والواجبات وطبيعة ودرجة الاحترافية والمهنية (كمؤسسة عسكرية) تتعامل مع المدنيين والمهام الداخلية هذا هو المهم الذي ينبغي ان تسعى له المؤسسة للبحث عن اليات و وسائل جديدة تحول من سلبيات العمل الداخلي الى إيجابيات ، وتفاعل مع المجتمع وإعادة الثقة معه .

ثانياً : الدور التنموي للمؤسسة العسكرية

ان المساعي لإيجاد نمط جديد من العلاقة مع المجتمع بشكل اكثر فاعلية يكون بالاهتمام بالجانب التنموي كجزء من الدور المحلي للمؤسسة العسكرية ، وهذا الدور له ثلاث اشكال وهي : المجتمعي و مجال

1 عبدالمعطي ذكي إبراهيم ، *وضعية الجيش في النظم السياسية رؤية تحليلية* ، (القاهرة : المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية ، 31 مارس 2016)، ص1.

2 للمزيد حول الامن غير التقليدي مراجعة محمد جمال مظلوم : الامن غير التقليدي ، مصدر سبق ذكره

3 ستار جبار علاي ، *العراق بعد التغيير دراسة في مشكلات الواقع العراقي بعد عام 2003* ، (عمان : دار امنة ، 2020)، ص202.

البنية الأساسية و المجال الاقتصادي ، ويمكن ملاحظة الأدوار التنموية المختلفة على صعيد العالم في الصين واليابان والولايات المتحدة الأمريكية وكندا ومصر والأردن وغيرها من الدول مع اختلاف الإجراءات بحسب طبيعة المجتمع والبيئة⁽¹⁾ ، وهذه الأدوار تقوم على تقديم الخدمة والمنتج للمواطن ومن ثم الاسهام في نقل صورة إيجابية للمؤسسة العسكرية وتعزيز الثقة والتفاعل ما بين المؤسسة والمجتمع ، ففي الصين اعتمدت رؤية التحول الوظيفي من خلال تحقيق التكامل العسكري المدني فتقوم وحدات الجيش الصيني بدور كبير في تحسين البيئة المعيشية ومكافحة الفقر وتقديم المساعدات الطبية والاعتناء بقدمى المحاربين ، كما يتم الاعتناء بعوائل العسكريين⁽²⁾، وفي الأردن على سبيل المثال نجد دور الجيش الأردني في تنفيذ المشروعات الزراعية والاقتصادية والبنية التحتية من خلال المشاركة مع مؤسسات الدولة ودفع عملية التنمية مما يعكس صورة إيجابية للجيش امام للمواطن ، وفي مصر نجد شعار يد تبني ويد تحمل السلاح يعبر عن مشاركة الجيش في استراتيجية التنمية المستدامة ورؤية مصر 2030 والارتقاء بجودة حياة المواطن وتحسين مستوى مصر ناهيك عن دور مشروعات الخدمة الاجتماعية الى جانب اكااديمية ناصر العسكرية⁽³⁾.

والدور التنموي - المجتمعي للمؤسسة العسكرية ، انما يدخل في اطار المدرسة التي تنظر للتحول الوظيفي والدور المجتمعي للعسكريين والتي ترى بان المهارات الفنية والإدارية التي يتمتع بها العسكريون يمكن ان يستفيد منها المجتمع ككل بعكس المدرسة التقليدية التي تقصر واجبات المؤسسة العسكرية واهتماماتها بمصالح الجيش على حساب المصالح والغايات العامة⁽⁴⁾.

فيما يخص المؤسسة العسكرية العراقية فأنا نعتقد ان نموذج الانغلاق والانعزال عن المجتمع العراقي هو مخالف للحقيقة، الجيش ما هو الا نتاج المجتمع العراقي وانعكاس لشرائحه ، اما نموذج المركب العسكري-الصناعي (حالة الولايات المتحدة الأمريكية) لا يمكن تطبيقه حالياً لأسباب عديدة ، لذا النموذج الأمثل هو

1 ميسرة احمد ، دور الجيوش في التنمية: الجيش المصري نموذجا (2012- 2022)، (مجلة السياسة الدولية ، 11/15/2022)، تاريخ زيارة الموقع 2024/4/20 على الرابط :

[https://www.siyassa.org.eg/News/](https://www.siyassa.org.eg/News.aspx18434)

2 لارا رجا الذيب ، امر لا مفر منه استراتيجية الصين النموذجية للاندماج العسكري-المدني ، (مركز الدراسات العربية الاوراسية ، 11 ابريل 2022) ، تاريخ زيارة الموقع 2024/4/20 على الرابط :

<https://eurasiaar.org/china-military-civil-integration-strategy/>

3 ميسرة احمد : مصدر سبق ذكره.

4 هاني سليمان، " الدور التنموي للمؤسسة العسكرية خبرات دولية ودروس مستفادة " ،سلسلة بدائل ، العدد 28 ، (القاهرة ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية مايو)2018، ص9.

الاندماج العسكري في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ولكن هذا الدور ليس من اليسير تحقيقه اذ ان هناك معوقات ومقومات له⁽¹⁾ .

فمن مقومات دور الاندماج هو طبيعة تركيبة المؤسسة العسكرية العراقية التي تحوي كل شرائح المجتمع وليست حكراً على شريحة دون أخرى ، فالاحترافية والمهنية العسكرية المطلوبة في أي مؤسسة عسكرية في الدول الديمقراطية موجودة في المؤسسة العسكرية العراقية ، ان لم تكن على غرار تلك الموجودة في الديمقراطيات الراسخة ، ثم ان المؤسسة العسكرية ملتزمة بالنص الدستوري الذي يضمن وجود السيطرة المدنية على وزارة الدفاع وعدم تسييس الجيش (الدستور العراقي، المادة 9) ثم ان سمعة قيادات الجيش على مستوى التعامل الميداني لم تكن سيئة بل جيدة قبل احداث الموصل وبعدها بل تتمتع المؤسسة بالشرعية العسكرية بعد ان اثبتت قدرتها على تحرير المدن من براثن الإرهاب والتي سيكون عاملاً مساعداً في ترسيخ الاندماج مع المجتمع ، ولكن يبقى العامل الأهم الذي يمكن ان يكون مقوماً او معوقاً في الوقت نفسه هو طبيعة السياسات الحكومية المعتمدة إزاء المؤسسة العسكرية سواء تلك المتخذة عن المادة التاسعة من الدستور العراقي لسنة 2005 ام غيرها والتي من شأنها ان تدعم توجهات المؤسسة العسكرية لأداء أدوار مجتمعية لكسب ثقة المواطن ، مع الإشارة الى ان معظم اعتراضات المواطن وتصوراته انما هي موجهة نحو الأداء السياسي للحكومة وسياسات المحاصصة والتي أشار لها رئيس الوزراء السيد محمد شياع السوداني في يوم 6 اب 2023 من انها اساءت للدولة وليست موجهة للمؤسسة العسكرية العراقية في واجباتها الدفاعية .

لذا نجد ان هناك مجموعة من الإجراءات والسياسات التي يمكن ان تلعب دوراً ايجابياً في دعم عمل المؤسسة العسكرية والتي من الواجب ان تعتمدها الحكومة منها ضرورة تقليص وتخليص المؤسسة العسكرية من المحاصصة في هياكلها وعملها الميداني . وإعادة النظر في علاقات السياسات الدفاعية بالسياسات الأمنية ، ويجاد أليات لسياسات دفاعية - أمنية مشتركة وليست منفصلة ، وهذا يحتاج بدوره الى استراتيجية تكاملية ما بين الامن والدفاع ، وبما ينسجم مع مبدأ مواكبة وجود تهديدات جديدة من أنماط غير عسكرية بحتة ما يتطلب استراتيجية تعمل على ادخال القيادات والمراتب في الحقل الدفاعي والأمني لدورات و ورش اعمال الخدمة الاجتماعية والتربية المدنية- الوطنية بشكل يؤهلها مستقبلاً لأداء ادوارهم بما ينسجم مع العلاقة المتكاملة ما بين الامن والدفاع من جهة والامن والدفاع والمجتمع من جهة أخرى . واعتماد مبدأ التكنولوجيا

1 هاني سليمان : مصدر سبق ذكره ، ص11-13

الاجتماعية بدلاً من تكنولوجيا السلاح في التعامل مع المجتمع واشراك المواطن في تحقيق الامن المجتمعي والذي لا يعني غياب التهديد العسكري - الأمني فحسب بل غياب التهديد من الحاجة والخوف وكل الأنواع في البيئة السياسية والاجتماعية والثقافية والصحية⁽¹⁾. كذلك العمل على سياسة تسويق اعلامي وبصورة تعكس الابعاد الاجتماعية للمؤسسة العسكرية (الإعلانات في الشاشات والساحات والفضائيات) ، واستثمار يوم عيد تأسيس الجيش العراقي واشراك بعض الفعاليات التي تعكس الدور المجتمعي للجيش العراقي ولتكون المناسبة فرصة لإظهار الصورة الجدية المضافة لدور الجيش العراقي . استثمار القيادات العسكرية - الأمنية من العنصر النسوي واشراكهن في الفعاليات الاجتماعية (النازحين - الجرحى - عوائل الشهداء) وكذلك الحال في الفعاليات التعليمية والجامعية، ولا يقتصر ذلك على المجتمع فحسب بل ضرورة الاعتناء بمنتسبي وزارة الدفاع بعدهم جزءا من المجتمع والاهتمام بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية التي تهمهم ومنها سياسات الإسكان للمنتسبين على غرار التجربة المصرية، واستحداث وحدة الخدمة الاجتماعية وما يقتضي ذلك من تعديل القوانين والأنظمة والتعليمات بما يؤمن ويحافظ على وجود علاقة جيدة مع المدنيين واعتماد إجراءات الحوكمة الإلكترونية في متابعة الاعمال الميدانية للمؤسسة العسكرية ، هذا الى جانب تجنب عرض السلبيات في الفضائيات بالشكل الذي يسيء لسمعة ومكانة الجيش العراقي، واهمية هذه الاستراتيجية انما تهدف الى إعادة توجيه بوصلة عمل و واجبات المؤسسة العسكرية واعتماد منطق ان خدمة المواطن ستقود الى تحقيق مبدأ حماية الوطن وكيان الدولة وسيادتها ، وان الدور الاجتماعي للمؤسسة انما هو لتشارك في مواجهة التحديات وبناء الدولة بعيدا عن النظريات الصراعية التي حكمت العلاقات المدنية العسكرية طيلة تطور النظام السياسي العراقي، وحماية هوية المجتمع هو جزء لا يتجزأ من الامن القومي الشاكل للدولة والذي يتعدى فكرة القوة المسلحة والتأكيد على التلازم والتكامل ما بين الامن القومي والامن الاجتماعي.

1 محمد جمال مظلوم : مصدر سبق ذكره، ص331.

الخاتمة

من خلال ما تطرقنا له في هذه الدراسة توصلنا لمجموعة من الاستنتاجات :

1- ان المؤسسة العسكرية هي مؤسسة سياسية سيادية واجتماعية ، وركن أساس من اركان الدولة ، وان استخدمت كأداة للسلطة السياسية فأن هذا الاستخدام يختلف ما بين نظام سياسي واخر بحسب فلسفة وطبيعة ذلك النظام .

2- للمؤسسة العسكرية صفات وخصائص تجعلها كمجتمع مغلق وحيانا يختلف عن المجتمعات المدنية ، ولكن هذا الانغلاق انما يرتبط بصفات الهرمية والصرامة والانضباط و الاحترافية والمهنية والتي تؤهله للقيام بواجبات الدفاع عن الدولة وسيادتها ومصالحها في شكلها الخارجي.

3- معظم النظريات التي بحثت في العلاقات المدنية العسكرية انما تعكس التجارب الغربية ولا تمثل واقع التجارب العربية والإسلامية الا انه لا يمكن نكران إمكانية الاستفادة من بعض طروحات ومعايير تل النظريات لتحليل واقع وطبيعة العلاقات المدنية -العسكرية في مجتمعاتنا .

4- في اطار مقومات الامن التقليدي فان للمؤسسة العسكرية واجبات ومهام واضحة تتعلق بمواجهة التحديات والتهديدات العسكرية بالدرجة الأساس وتحت راية ان المؤسسة العسكرية هي درع للوطن والمدافع عن كيان الامة ضد الاخطار الخارجية والتي معظمها تندرج في اطار الاخطار العسكرية وهذا الامن التقليدي حتم على المؤسسة العسكرية ان لا تتدخل في الشأن السياسي-الاجتماعي والذي يؤطره الدستور و مبادئ الاحترافية المؤسسية .

5- مع ظهور تهديدات جديدة ذات طبيعة ليست عسكرية بل اجتماعية واقتصادية وصحية وبيئية فانه كان من اللازم على صناع القرار السياسي والأمني والعسكري السعي لايجاد استراتيجيات غير تقليدية لمواجهة تلك التهديدات الجديدة وعدم الاقتصار على الاستراتيجيات والسياسات العسكرية البحتة ، لأن الامن بمفهومه الجديد ما عاد هو غياب التهديد العسكري فحسب بل غياب التهديد من كل الأنواع والتحرر من الحاجة والخوف .

6- لما كانت المؤسسة العسكرية تعرضت الى تهديدات وتحديات لفاعلين من غير الدول وهي التنظيمات الإرهابية والمصحوب باستراتيجيات واجندات إقليمية ودولية ومع عدم وجود رؤية سياسية واضحة او تصور

في أساليب مواجهة تلك التهديدات ، كل ذلك أدى الى ما ادة اليه في يوم 2014/6/10 وما لحق بالمؤسسة العسكرية من سلبيات وبعد ذلك نجحت المؤسسة العسكرية في استعادة مقومات قوتها .

التوصيات

- 1- العمل على اجراء تعديلات دستورية للمواد التي نظمت مهام الدفاع والامن وبما يتوافق مع مبدأ التكامل ما بين مهام الدفاع والامن ويواكب مسارات التهديدات الجديدة الداخلية والخارجية والتي هي خارج نطاق التهديدات العسكرية البحتة .
- 2- العمل على إعادة هيكلة عمل وزارة الدفاع من حيث الأساس القانوني والأنظمة والتعليمات النافذة واستحداث وحدات او شعبة الخدمة الاجتماعية المدنية في وزارة الدفاع وتشكيلاتها .
- 3- العمل على تأسيس ان الجيش من انتاجه وزراعته وصناعته .
- 4- تكليف دوائر ومراكز الاستطلاع للرأي الموثوقة والمحايدة بأعداد استبيانات دورية لبيان مدى استجابة شرائح المجتمع لاليات و وسائل التفاعل المعتمدة من المؤسسة العسكرية .
- 5- إعادة النظر كلياً في السياسة الإعلامية والتسويق الإعلامي لوزارة الدفاع وتشكيلاتها وإعطاء حيز وموقع لنشاطات المؤسسة العسكرية في مجالات الخدمة الاجتماعية- المدنية .
- 6- ضرورة إعطاء دور اكبر واوسع للقيادات العسكرية للمساهمة في وضع استراتيجيات الامن الوطني العراقي على وفق اليات جديدة تلبي الحاجات الفعلية للمؤسسة العسكرية في خدمتها الاجتماعية- المدنية والامن غير التقليدي .
- 7- مفاتحة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لإمكانية استحداث منهج دراسي اكايمي حول العقيدة العسكرية ، في اقسام وفروع الاستراتيجية والدولية وصنع السلام ، على ان يكتب المنهج من قبل منتسبي المؤسسة العسكرية من حملة الشهادات العليا الممزوجة بالخبرة الميدانية مع مراعاة تضمين المؤلف مجالات الخدمة الاجتماعية- المدنية .
- 8- تخصيص يوم من كل شهر لإقامة فعالية الخدمة الاجتماعية من قبل المؤسسة العسكرية، وتنظم مسابقات فنية -علمية-اكاديمية حول دور المؤسسة العسكرية العراقية وعلاقتها في البعد الاجتماعي وشارك الجامعات العراقية ومؤسسات المجتمع المدني وبشكل سنوي .
- 9- تضمين مدة الخدمة الاجتماعية في المناهج الدراسية للكليات العسكرية في العراق و كذلك في جامعة الدفاع العسكري .

- 10- ضرورة التنسيق مع القطاع الخاص عبر بوابة مجلس الوزراء العراقي لتنظيم جوائز مادية قيمة من قبل القطاع الخاص للطلبة الأوائل من خريجي الكليات العسكرية .
- 11- اعداد استراتيجية وطنية للتعاون المدني العسكري .

Conclusion:

The military institution is a sovereign and social political institution, and a fundamental pillar of the state. If it is used as a tool of political power, this use differs from one political system to another according to the philosophy and nature of that system. The military institution has qualities and characteristics that make it a closed society and sometimes differs from civil societies, but this closure is linked to the qualities of hierarchy, strictness, discipline, professionalism and professionalism that qualify it to carry out the duties of defending the state, its sovereignty and its interests in its external form. Within the framework of the components of traditional security, the military institution has clear duties and tasks related to confronting military challenges and threats primarily. With the emergence of new threats of a non-military nature, but rather social, economic, health and environmental, it was necessary for political, security and military decision-makers to seek to find unconventional strategies to confront these new threats and not to limit themselves to purely military strategies and policies, because security in its new concept is no longer the absence of military threat only, but the absence of threat of all kinds and freedom from need and fear.

قائمة المصادر:

المصادر في اللغة العربية.

• دستور العراق 2005

• الكتب

1. ابراهيم, عبدالمعطي ذكي. **وضعية الجيش في النظم السياسية رؤية تحليلية**, (القاهرة: المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية،2016)
 2. بشارة, عزمي . **الجيش والسياسة: إشكاليات نظرية ونماذج عربية**, (بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017).
 3. بطاطو, حنا . **العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية**،الكتاب الأول ، ترجمة عفيف الرزاز، (بيروت :مؤسسة الأبحاث العربية، 1995).
 4. خضر, احمد ابراهيم . **علم الاجتماع العسكري - التحليل السوسيولوجي لنسق السلطة العسكرية**، (القاهرة : دارالمعارف، 1980).
 5. الخطاب, رجاء حسين حسني. **تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي 1921-1941**، (بغداد : دار الحرية للطباعة، 1979).
 6. عبدالرحمن, حمدي. **الجيش والتحول الديمقراطي في افريقيا - معوقات بناء الدولة المدنية**، (قطر : منتدى العلاقات العربية الدولية،2015)
 7. علاوي, ستار جبار. **العراق بعد التغيير دراسة في مشكلات الواقع العراقي بعد عام 2003**، (عمان : دار امنة ، 2020).
 8. مظلوم, محمد جمال. **الامن غير التقليدي**،(الرياض : جامعة نايف للعلوم الأمنية ، 2012).
 9. مكية, كنعان. **جمهورية الخوف**، (بيروت-بغداد :منشورات الجمل 2009).
 10. الناصري, عقيل. **الجيش والسلطة في العراق الملكي 1921-1958**،(دمشق: دار الحصاد للنشر والتوزيع ، 2000).
 11. هنتنغتون, صموئيل. **الجيش والسياسة :النظام السياسي في مجتمعات متغيرة**، (بيروت : دار التنوير للطباعة والنشر، 2016).
 12. الحامد ، رائد. **الحشد الشعبي خلفيات التشكيل .. الدور والمستقبل** ، (بغداد: مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات).
- **الدوريات والمواقع الالكترونية .**
1. سليمان, هاني. "الدور التتموي للمؤسسة العسكرية خبرات دولية ودروس مستفادة" ،سلسلة بدائل ، العدد 28

2. (ميسرة احمد ، دور الجيوش فى التنمية: الجيش المصرى نموذجا (2012- 2022)، (مجلة السياسة الدولية ، 11/15/2022)، تاريخ زيارة الموقع 2024/4/20 على الرابط:
<https://www.siyassa.org.eg/News/asp18434>
3. (لارا رجا الذيب ، امر لا مفر منه استراتيجية الصين النموذجية للاندماج العسكري-المدني ، مركز الدراسات العربية الاوراسية ، 11 ابريل 2022) ، تاريخ زيارة الموقع 2024/4/20 على الرابط : <https://eurasiaar.org/china-military-civil-integration-strategy/>
4. هادي م.د صلاح مهدي. 2021. "تحديات العودة لقانون الخدمة العسكرية الإلزامية في العراق: (قبول ، أم رفض ". مجلة تكريت للعلوم السياسية 4 (26):36-58. <https://doi.org/10.25130/tjfps.v4i26.211>

Reference:

Books.

1. Gow, Andrew Janies William. *Legitimacy and the military : A theoretical Perspective on the expansion of Yugoslav People's Army's Political role in the 1980s* , Submitted for the Degree of Doctor of Philosophy, School of Slavonic and East European Studies,(London: University of London,1991)
2. Forster Anthony, Timothy Edmunds ,Andrew Cottey (ed.), *Soldiers and Societies in Postcommunist Europe Legitimacy and Change*,(Palgrave McMillan,2003).
3. Huntington, , S.P. *The Soldier and the State*. (Cambridge: Harvard University Press,1957).
4. Janowitz, Morris. *The Military in the Political Development of New Nations*,(The University of Chicago Press,1964)
5. Perlmutter, Amos. , *The Military and Political Modern Times TIMES On Professionals, Praetorians, and Revolutionary Soldiers*,(New Haven CT: Yale University Press,1978).
6. Schiff, Rebecca L (2009). *The Military and Domestic Politics A concordance theory of civil–military relations*,(Routledge.,2009)
7. Simon, Reeva Spector (2004). *Iraq Between the Two World Wars: The Militarist Origins of Tyranny* (New York: Columbia University Press,2004)
8. Tarbush, Mohammad A. *The Role of the Military in Politics: A Case Study of Iraq to 1941*.(London: Routledge, 1982)

Journals& Electronic Resources

1. . Moskos, Charles C. “Institutional occupational Trends in Armed Forces: An Update”, *Armed Forces & Society*, vol 12. no. 3. ,(spring 1986).
2. Hashim, Ahmed. “Military Power and State Formation in Modern Iraq” , *Middle East Policy* ,vol. X ,no. 4. (Winter 2003),
3. Hashim, Ahmed,.”Saddam Husayn and Civil-Military Relations in Iraq: The Quest for Legitimacy and Power”, *Middle East Journal*, vol. 57, no. 1. , (winter,2003),
4. Kamrava, Mehran .” Military Professionalization and Civil-Military Relations in the Middle East”, *Political Science Quarterly*, vol. 115, no. 1. (Spring, 2000),
5. Owens, Mackubin. “Thomas.Civil–Military Relations” , *Oxford Research Encyclopedia of International Studies*. Retrieved 30 Jan. 2024, from <https://oxfordre.com/internationalstudies/view/10.1093/acrefore/9780190846626.001.0001/acrefore-9780190846626-e-123>
6. Rehman, Waheed Ur . “The Role of Military Modernization in Nation Building”, *Journal of Global Peace and Security Studies*, vol. 3 no. 1. (2022),
7. Schiff, Rebecca L. “Civil-Military Relations Reconsidered: A Theory of Concordance”, *Armed Forces & Society*, vol.22. no. 7. (fall 1995)

8. Shaw, Martin (1995). "The development of 'common risk' society: a theoretical overview" , paper delivered at seminar on '*Common risk society*', (Garmisch-Partenkirchen, 1995).
9. Thomas, Owens Mackubin,. Civil–Military Relations." Oxford Research Encyclopedia of International Studies. November 30, 2017. Oxford University Press. Date of access 10 Dec. 2023, <https://oxfordre.com/internationalstudies/view/10.1093/acrefore/9780190846626.001.0001/acrefore-9780190846626-e-123>
10. Adwan, Arkan Ibrahim. "Iraq's regional standing In the International Competition situation in the Middle East." Tikrit Journal For Political Science (2019): 484-510.

Book in Arabic

Iraqi Constitution 2005

• Books

1. Ibrahim, Abdel-Moati Zaki. The Status of the Army in Political Systems: An Analytical View, (Cairo: Egyptian Institute for Political and Strategic Studies, 2016)
2. Bishara, Azmi. The Army and Politics: Theoretical Problems and Arab Models, (Beirut: Arab Center for Research and Policy Studies, 2017).
3. Batatu, Hanna. Iraq: Social Classes and Revolutionary Movements from the Ottoman Era to the Establishment of the Republic, Book One, Translated by Afif Al-Razzaz, (Beirut: Arab Research Foundation, 1995).
4. Khader, Ahmed Ibrahim. Military Sociology - Sociological Analysis of the Military Authority System, (Cairo: Dar Al-Maaref, 1980).
5. Al-Khattab, Raja Hussein Hosni. The Establishment of the Iraqi Army and the Development of its Political Role 1921-1941, (Baghdad: Dar Al-Hurriyah for Printing, 1979).
6. Abdul-Rahman, Hamdi. Armies and Democratic Transition in Africa - Obstacles to Building a Civil State, (Qatar: International Arab Relations Forum, 2015)
7. Alawi, Sattar Jabbar. Iraq after Change: A Study of the Problems of the Iraqi Reality after 2003, (Amman: Dar Amna, 2020).
8. Mazloum, Muhammad Jamal. Non-Traditional Security, (Riyadh: Naif University for Security Sciences, 2012).
9. Makiya, Kanaan. The Republic of Fear, (Beirut-Baghdad: Al-Jamal Publications, 2009).
10. Al-Nasiri, Aqeel. The Army and Power in Royal Iraq 1921-1958, (Damascus: Dar Al-Hasad for Publishing and Distribution, 2000).
11. Huntington, Samuel. The Army and Politics: The Political System in Changing Societies, (Beirut: Dar Al-Tanweer for Printing and Publishing, 2016).
12. Al-Hamed, Raed. Popular Mobilization Forces, Formation Backgrounds, Role and Future, (Baghdad: Strategic Thought Center for Studies) .